



تطور هيكل الموازنة العامة في ليبيا في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية: دراسة تحليلية للفترة (2010-2025)

إيمان حمد الله عطية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

*The Evolution of Libya's General Budget Structure under Reliance on Oil Revenues:
An Analytical Study for the Period (2010 – 2025)*

Eman Hamadallah Atiya 

Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

Corresponding Author's Email: eman.atiya001@gmail.com

Received: 05/9/2026 Revised: 10/9/2026 Accepted: 03/10/2026 Publication: 12/10/2026

ملخص البحث

يهدف هذه البحث إلى تحليل تطور هيكل الموازنة العامة في ليبيا في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وذلك خلال الفترة (2010-2025) مع التركيز على تطور مصادر الإيرادات العامة، وهيكل النفقات، ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار المالي والاقتصادي، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، إلى جانب تقارير صندوق النقد الدولي، مع مراعاة الاختلاف في نطاق التغطية والتصنيف بين مصادر البيانات. وتوصل البحث إلى أن الموازنة العامة الليبية تتسم بدرجة مرتفعة من الاعتماد على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل المالية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في إنتاج النفط وأسعاره، كما أظهرت النتائج ارتفاع الوزن النسبي للنفقات الجارية، ولا سيما الإنفاق على المرتبات والدعم، مقابل محدودية نسبة المخصص للإنفاق التنموي، واتضح وجود تقلبات واضحة في الوضع المالي، إذ انتقلت المالية العامة من تحقيق فائض خلال بعض السنوات إلى حدوث عجز كبير في عام 2024 بعدها تحسن نسبي في عام 2025، وتؤكد النتائج أن استمرار هذا النمط يحد من استدامة المالية العامة ويزيد تعرض الاقتصاد للصدمات النفطية. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة، وإعادة هيكلة الإنفاق، وإصلاح منظومة المرتبات والدعم بصورة تدريجية، وحماية الإنفاق التنموي، وتوحيد الموازنة العامة، واعتماد إطار مالي متوسط الأجل، وربط السياسة المالية بأهداف التنويع الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستدامة المالية، الاستقرار الاقتصادي، التنويع الاقتصادي.

Abstract

This research aims to analyze the evolution of Libya's general budget structure under the heavy reliance on oil revenues, during the period (2010–2025), focusing on the development of public revenue sources, expenditure structure, and how this reflects on financial and economic stability. The study relied on a descriptive-analytical approach, based on data and official reports issued by the Central Bank of Libya and the Ministry of Finance, as well as reports from the International Monetary Fund, taking into account differences in coverage and classification among data sources. The research found that Libya's general budget is highly dependent on oil revenues, which makes public finances very sensitive to changes in oil production and prices. The results also showed a high relative weight of current expenditures, especially spending on salaries and subsidies, compared to the limited allocation for developmental spending. There were clear fluctuations in the financial situation, with public finances moving from a surplus in some years to a significant deficit in 2024, followed by a relative improvement in 2025. The results confirm that the continuation of this pattern limits the sustainability of public finance. The public finances are exposed to oil shocks. The study recommends diversifying sources of public revenue, restructuring spending, gradually reforming the salary and subsidy system, protecting development spending,

unifying the general budget, adopting a medium-term financial framework, and linking fiscal policy to the goals of economic diversification and economic stability.

Keywords: Public Budget, Oil Revenues, Public Expenditure, Fiscal Sustainability, Economic Stability, Economic Diversification.

المقدمة

تُعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعكس توجهات الحكومة في تعبئة الموارد العامة وتوزيعها بين مختلف أوجه الإنفاق، وتمثل الأداة الأساسية للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتزداد أهمية الموازنة العامة في الدول النامية وخاصة التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد اقتصادي رئيسي، وذلك لما يترتب على هذا المورد من آثار مباشرة على الإيرادات العامة والإنفاق والنمو والاستقرار الاقتصادي.

وتتميز الموازنة العامة في ليبيا بصفة خاصة وهي اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، مما يجعلها عرضة للتغيرات في أسعار النفط ومستويات الإنتاج والتصدير والتقلبات الخارجية، فضلاً عن تأثر الإيرادات والنفقات العامة بالتطورات السياسية والأمنية والمؤسسية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية.

لقد شهدت الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2010–2025) تغيرات ملحوظة في حجم الإيرادات والنفقات وفي هيكل كل منهما، حيث حققت بعض السنوات فائضاً مالياً، وشهدت سنوات أخرى عجزاً وضغوطاً متزايدة على المالية العامة، ولم تقتصر هذه التطورات على الجانب المالي، بل امتدت آثارها إلى النشاط الاقتصادي، وسعر الصرف، والاحتياجات الأجنبية، ومستوى الأسعار، والقدرة على تمويل الإنفاق التنموي في الدولة.

ومن جهة أخرى تميز هيكل الإنفاق العام بارتفاع النفقات الجارية، وخاصة المرتبات والدعم، وهو ما يحد من مرونة الموازنة ويقلل من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمارات المنتجة، وفي المقابل، تبرز الحاجة إلى زيادة كفاءة الإنفاق التنموي وتوجيهه نحو القطاعات القادرة على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وتشير التطورات الحديثة إلى أن معالجة الاختلالات المالية في ليبيا تتطلب تعزيز الانضباط المالي، وتوحيد الموازنة العامة وترشيد الإنفاق العام، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين إدارة الاستثمار العام، مع المحافظة على الإنفاق الذي يسهم في دعم النمو وتنويع القاعدة الإنتاجية. كما يؤكد صندوق النقد الدولي أهمية وجود موازنة موحدة وذات مصداقية وإطار مالي متوسط الأجل لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في ليبيا.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا البحث لتحليل تطور هيكل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2010–2025)، مع التركيز على طبيعة الإيرادات العامة، وتطور هيكل النفقات العامة، وتحليل انعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي، وصولاً إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز استدامتها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في اعتماد الموازنة العامة في ليبيا بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، مع ارتفاع النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً، وخاصة النفقات الجارية المرتبطة بالمرتبات والدعم، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار النفط وإنتاجه، ويحد من قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتمويل التنمية بصورة مستدامة.

وقد أدى استمرار ذلك الي تقلب الإيرادات العامة، وظهور العجز في بعض السنوات، ومحدودية قدرة الإنفاق العام على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد نحو قطاعات أكثر تنوعاً وإنتاجية.

وتزداد المشكلة تعقيداً نتيجة عدم استقرار البيئة المؤسسية والمالية، وما يرتبط بها من تحديات تتعلق بتوحيد الموازنة العامة، ورفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي، وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام والاستثمار الحكومي.

إذاً تكمن المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى أسهم تطور هيكل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2010-2025) في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وما أبرز التحديات التي يفرضها الاعتماد على الإيرادات النفطية وارتفاع النفقات الجارية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:

يؤدي الاعتماد على الإيرادات النفطية، مع ارتفاع النفقات الجارية، إلى زيادة التقلبات في الموازنة العامة في ليبيا، مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي ويحد من قدرة الإنفاق العام على دعم التنويع الاقتصادي المستدام.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الي:

- 1- تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2025).
- 2- قياس وتحليل درجة اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية
- 3- تحليل هيكل النفقات العامة وتحديد الاتجاهات الرئيسية للإنفاق
- 4- تحديد أبرز الاختلالات والتحديات التي تواجه المالية العامة الليبية
- 5- اقتراح بعض السياسات التي تساعد على إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية والتنمية

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الاتي:

- 1- يساهم في تحليل تطور الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2010 – 2025)، مع الربط بين تطور هيكل الموازنة وبين الاستقرار الاقتصادي والاعتماد على الإيرادات النفطية.
- 2- إمكانية الاستفادة من نتائج البحث في دعم صانعي السياسات المالية، وتحسين إدارة الموارد العامة، وترشيد الانفاق، وتوجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات التي يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد الليبي وتحقيق نمو أكثر استدامة

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لتحليل تطور الموازنة العامة وهيكل الإيرادات والنفقات في ليبيا.

ويعتمد التحليل على بيانات وتقارير رسمية، من بيانات مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى تقارير صندوق النقد الدولي وغيرها من المصادر الاقتصادية الرسمية والدولية.

وقد تم اختيار الفترة (2010-2025) باعتبارها فترة شهدت تحولات اقتصادية ومالية ومؤسسية مهمة في ليبيا، الأمر الذي يسمح بتتبع التغيرات في هيكل الموازنة العامة وتحليل اتجاهاتها وارتباطها بالتطورات.

المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة

تُعد الموازنة العامة إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تقتصر على كونها بياناً تقديرياً للإيرادات والنفقات العامة خلال فترة زمنية محددة، وإنما تمثل إطاراً لتحديد أولويات الدولة وتوجيه الموارد العامة نحو تحقيق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتكتسب الموازنة العامة أهمية خاصة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على مورد رئيسي في تمويل المالية العامة، كما هو الحال في ليبيا، حيث تمثل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، ولذلك فإن دراسة الموازنة العامة في ليبيا تتطلب النظر إليها ليس فقط من زاوية حجم الإيرادات والنفقات، وإنما أيضاً من زاوية هيكلها، ومصادر تمويلها، ومدى قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

تُعرف الموازنة العامة بأنها وثيقة مالية وخطة اقتصادية تقديرية تعدها الدولة لفترة زمنية محددة عادة سنة مالية، تتضمن تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتوضح أولويات الحكومة في تخصيص الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. (OECD, 2019)

وبناءً على هذا فإن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها. (الجنابي، 2007)

كما أداة رئيسية لتنفيذ السياسة المالية، وتوجيه الانفاق العام وتحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتضمن الموازنة العامة جانبين أساسيين هما الجانب الأول يتمثل في الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، بينما يتمثل الجانب الثاني في النفقات العامة التي تخصص لتمويل الخدمات العامة والبرامج والمشروعات الحكومية.

إذاً تمثل الموازنة العامة أداة للتخطيط المالي، كما تعكس طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة خلال الفترة المالية.

ثانياً: وظائف الموازنة العامة

تؤدي الموازنة العامة مجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والمالية أهمها مايلي :

- 1- تتمثل الوظيفة المالية في توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة، وتحديد مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وخططها.
- 2- تستخدم الموازنة العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والضرائب وغيرها من أدوات السياسة المالية، بما يساعد على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.
- 3- تساهم الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال سياسات المرتبات والتحويلات والدعم والإنفاق على الخدمات العامة، بما يساعد على تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.
- 4- تسمح الموازنة العامة بتوجيه الموارد العامة نحو القطاعات والبرامج التي تعتبرها الدولة ذات أولوية، مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية والتنمية الاقتصادية.
- 5- يمكن استخدام السياسة المالية للحد من التقلبات الاقتصادية من خلال التحكم في مستوى الإنفاق العام والإيرادات العامة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة.

ثالثاً: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة بصورة أساسية من جانبين رئيسيين هما:

الجانب الأول / الإيرادات العامة

وهي المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتنقسم الإيرادات العامة في علم المالية العامة الى نوعين رئيسيين حسب دوريتها وطبيعتها.

أ) الإيرادات العادية

- * الضرائب: وهي مبلغ نقدي الزامي يدفعه الافراد والشركات دون مقابل مباشر مثل ضريبة الدخل والإنتاج والاستهلاك.. الخ.
- * الرسوم: وهي مبالغ نقدية تُدفع مقابل الحصول على خدمة خاصة تقدمها الدولة.
- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): وهو العوائد النقدية الناتجة من استغلال أو تملك الدولة لعقاراتها أو أراضيها أو مشروعاتها الصناعية والزراعية والتجارية.
- * الغرامات: وهي مبالغ نقدية يدفعها الأفراد نتيجة مخالفة القوانين واللوائح، وهي لغرض تطبيق القوانين وردع المخالفين ولا تعول عليها الدولة بشكل كبير.

ب) الإيرادات غير العادية

- * القروض العامة: وهي الأموال التي تقترضها الدولة من الداخل أو الخارج لتغطية العجز المالي.
- * الإصدار النقدي: وهو طباعة نقود جديدة (ويلجأ لها بحذر لتفادي التضخم).
- * خصخصة أو بيع الدولة لبعض ممتلكاتها.
- وهناك بعض المصادر

*الهبات والهدايا والمساعدات التي تُمنح للدولة في ظروف معينة.

وتختلف أهمية كل مصدر من هذه المصادر بحسب طبيعة اقتصاد الدولة وهيكل النظام المالي للدولة، فمثلاً الاقتصاد الليبي لديه مصدر طبيعي واحد وهو النفط، وبالتالي تعتمد إيرادات الدولة بنسبة كبيرة عليه.

الجانب الثاني / النفقات العامة

النفقات العامة هي المبالغ التي تنفقها الدولة لتنفيذ وظائفها المختلفة، ويمكن تصنيفها بصورة عامة إلى:

النفقات الجارية: وتشمل الأجور والمرتبات، والنفقات على السلع والخدمات، والتحويلات والدعم وغيرها

النفقات الرأسمالية أو التنموية: وتشمل الإنفاق على المشروعات والبنية الأساسية والاستثمارات العامة التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

إن هذا التصنيف له أهمية خاصة في بحثنا، لأن ارتفاع النفقات الجارية بصورة مستمرة على حساب الإنفاق الاستثماري قد يحد من قدرة الموازنة على دعم النمو والتنويع الاقتصادي.

رابعاً: الموازنة العامة والسياسة المالية

ترتبط الموازنة العامة ارتباطاً مباشراً بالسياسة المالية، إذ تمثل الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتنفيذ أهدافها المالية والاقتصادية، وتظهر هذه العلاقة من خلال تأثير الإنفاق العام والإيرادات العامة على الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، وكذلك من خلال تأثير العجز أو الفائض المالي على الاستقرار الاقتصادي.

تزداد أهمية هذه العلاقة في الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، حيث شكلت نسبة مرتفعة من الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة، فقد بلغت 78.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، و83.9% عام 2022، و71.6% عام 2023، و55.4% عام 2024. [المالية \(elibrary.imf.org\)](http://elibrary.imf.org)

ويعني ذلك أن السياسة المالية الليبية ترتبط بدرجة كبيرة بأداء القطاع النفطي، وهو ما يجعل الموازنة العامة عرضة للتقلبات الناتجة عن تغير أسعار النفط أو مستويات الإنتاج والتصدير.

خامساً: الموازنة العامة والاستدامة المالية

يقصد بالاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتمويل خدماتها العامة على المدى الطويل دون الوصول إلى مستويات غير قابلة للاستمرار من العجز أو الدين أو استنزاف الأصول المالية،

وترتبط الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي بقدرة الدولة على إدارة الإيرادات النفطية بصورة رشيدة، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وضبط نمو النفقات الجارية، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في الإنفاق الاستثماري.

سادساً: الموازنة العامة في الاقتصاد النفطي

تختلف طبيعة الموازنة العامة في الاقتصاد النفطي عن الاقتصادات التي تعتمد على مصادر متنوعة للإيرادات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط والاقتصاد النفطي إلى زيادة الإيرادات العامة والتوسع في الإنفاق، بينما يؤدي انخفاض الأسعار أو الإنتاج

إلى انخفاض الإيرادات وظهور ضغوط مالية، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة التخطيط المالي إذا لم تكن هناك قواعد وآليات مناسبة لإدارة الإيرادات النفطية ، وتبرز هذه المسألة بوضوح في ليبيا، حيث يؤكد صندوق النقد الدولي أن الاعتماد الكبير على صادرات النفط، إلى جانب ارتفاع الواردات، يجعل الاقتصاد عرضة بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية. (elibrary.imf.org; Abrahem et al., 2026)

وعليه تتطلب إدارة الموازنة العامة الفصل قدر الإمكان بين الإيرادات النفطية المتقلبة والإنفاق الجاري الدائم، بحيث لا تؤدي الزيادة المؤقتة في الإيرادات النفطية إلى إنشاء التزامات إنفاق يصعب تخفيضها عند انخفاض الإيرادات.

سابعاً: أهمية هيكل الموازنة العامة في تحقيق التنمية

لا يرتبط نجاح الموازنة العامة بحجم الموارد المتاحة فقط، وإنما بكيفية توزيعها واستخدامها، فارتفاع حجم الإنفاق العام لا يعني بالضرورة تحقيق معدلات أعلى من النمو، خاصة إذا كان الجزء الأكبر منه موجهاً نحو النفقات الجارية التي لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ومن هنا تبرز أهمية تحقيق توازن مناسب بين الإنفاق الجاري والإنفاق التتوي، مع توجيه الاستثمارات العامة إلى القطاعات التي تمتلك التي تخلق فرص العمل تزيد الانتاجية وتنوع مصادر الدخل.

ويمثل ذلك تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الليبي لاعتماده على النفط الأمر الذي يستدعي ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.

يتضح من العرض السابق أن الموازنة العامة ليست مجرد أداة لتسجيل الإيرادات والنفقات، وإنما تمثل إطاراً رئيسياً لتنفيذ السياسة الاقتصادية وتحقيق أهداف الدولة المالية والاجتماعية والتنمية، وتزداد أهمية دراسة هيكل الموازنة في الحالة الليبية بسبب الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية، وارتفاع النفقات الجارية، وما يترتب على ذلك من تحديات تتعلق بالاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2010-2025)

شهدت الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2010-2025) تحولات كبيرة في حجم الإيرادات والنفقات وفي طبيعة الاختلالات المالية نتيجة تقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج والتصدير، إلى جانب التطورات السياسية والمؤسسية التي مرت بها الدولة. ونهتم بدراسة هذه الفترة لأنها مرت بمراحل اقتصادية مختلفة، بدأت بمرحلة ارتفاع نسبي في الإيرادات النفطية، ثم تعرض الاقتصاد الليبي لصدمات سياسية وأمنية وإنتاجية انعكست على الإيرادات العامة والإنفاق العام ثم ارتفعت الإيرادات النفطية نسبياً في بعض السنوات اللاحقة.

ويهدف هذا المبحث إلى تتبع الاتجاه العام لتطور الموازنة العامة من خلال تحليل الإيرادات والنفقات والفائض أو العجز، مع التركيز على التحولات الرئيسية التي شهدتها هيكل المالية العامة

أولاً: تطور الإيرادات العامة

تُعد الإيرادات العامة أحد المكونات الأساسية للموازنة العامة وتمثل قدرة الدولة على توفير التمويل اللازم للنفقات العامة، وتتميز الإيرادات العامة في ليبيا باعتمادها على قطاع النفط، الأمر الذي يجعل أداء المالية العامة شديد الحساسية للتغيرات في إنتاج النفط وأسعاره وحجم الصادرات.

شهدت الإيرادات العامة في الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة 2011-2015 تراجعاً وتذبذباً كبيراً مقارنة بعام 2010 نتيجة للأحداث السياسية والأمنية وإغلاق الحقول النفطية المتكرر، فقد تراجعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ عام 2011 بسبب توقف معظم إنتاج النفط خلال النصف الأول من العام، ورغم صعوبة وجود قيمة نهائية موحدة للعام كاملاً نتيجة الظروف الانتقالية حينها، إلا أن ميزانية الدولة والإنفاق العام انخفض بأكثر من النصف مقارنة بعام 2010، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 60% قبل يبدأ الإنتاج النفطي بالتحسن تدريجياً أواخر العام وخلال العام 2012. (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة)

كما بلغت الإيرادات العامة عام 2015 نحو 14.82 مليار دينار، وتعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات المالية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وبدء الانقسام المؤسسي، مما تسبب في عجز كبير بالموازنة العامة تجاوز 26 مليار تم تغطيته بسندات وأذونات الخزنة. (قانون رقم 9 لسنة 2015، وزارة المالية)

وقد بلغت الإيرادات العامة أدنى مستوى لها تاريخياً في عام 2016 حيث كانت نحو 8.84 مليار دينار، وذلك نتيجة استمرار إغلاق الموانئ والحقول النفطية وانخفاض أسعار النفط العالمية، الأمر الذي دفع المصرف المركزي لاستنزاف جزء كبير من احتياطات النقد الأجنبي لتغطية النفقات الأساسية والرواتب. (Hmouma, 2014; Hmouma, 2017; Hmouma et al., 2026)

ثم بدأت الإيرادات العامة بالانتعاش التدريجي عام 2017 مع إعادة فتح الحقول والموانئ النفطية، لتصل حوالي 22.31 مليار دينار ليبي، وقفزت الي نحو 33.5 مليار دينار عام 2018، شهد بعدها عامي 2021 و2022 ارتفاعاً كبيراً بلغ نحو 105.6 مليار دينار و134.4 مليار دينار، ليعود للانخفاض عام 2023 بنحو 125.9 مليار دينار. (مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة)

وهكذا يتضح أن التغير في الإيرادات النفطية كان العامل الأبرز في تفسير التغيرات الكبيرة في إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه السنوات.

ثانياً: تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية

تكشف البيانات عن فجوة كبيرة بين الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

ففي عام 2022، على سبيل المثال، بلغت الإيرادات النفطية نحو 130.5 مليار دينار، في حين بلغت الإيرادات غير النفطية نحو 3.8 مليارات دينار فقط. وفي عام 2023 بلغت الإيرادات النفطية نحو 121.7 مليار دينار مقابل 4.2 مليارات للإيرادات غير النفطية (مصرف ليبيا المركزي، 2023)

وتشير هذه الأرقام إلى أن الإيرادات غير النفطية لا تزال محدودة مقارنة بحجم الإيرادات النفطية، وهو ما يمثل أحد أوجه الضعف الهيكلي في المالية العامة الليبية.

ولا يعني ذلك أن جميع الموارد غير النفطية تظهر في هذا التصنيف بصورة منفصلة، فقد تضمنت بيانات السنوات الأخيرة موارد أخرى مثل رسوم بيع النقد الأجنبي وأرباح مصرف ليبيا المركزي وغيرها.

ثالثاً: تطور الإيرادات العامة خلال عامي 2024 و 2025

شهد عام 2024 استمرار ارتفاع الإيرادات العامة وفق بيان مصرف ليبيا المركزي، حيث بلغت الإيرادات الفعلية نحو 123.51 مليار دينار، بينما بلغ الإنفاق العام نحو 123.2 مليار دينار.

وتوزعت الإيرادات العامة في عام 2024 بين مبيعات النفط 76.7 مليار دينار، والإتاوات النفطية 13.1 مليار دينار، إضافة إلى الضرائب والجمارك والاتصالات وبيع المحروقات محلياً، ورسوم بيع النقد الأجنبي 22.5 مليار دينار، وحصة الخزنة من أرباح مصرف ليبيا المركزي 7 مليارات دينار. (مصرف ليبيا المركزي، 2024)

أما في عام 2025 بلغت الإيرادات العامة نحو 136.9 مليار دينار، منها نحو 99.6 مليار دينار من مبيعات النفط و17.2 ملياراً من الإتاوات النفطية، بينما بلغت الإيرادات الضريبية نحو 2.8 مليار دينار. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

ويشير ارتفاع الإيرادات النفطية خلال عام 2025 إلى استمرار الدور المركزي للقطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يؤكد أن مشكلة الاعتماد على النفط لم تتغير جوهرياً خلال فترة البحث.

رابعاً: تطور النفقات العامة

شهدت النفقات العامة بدورها تغيرات كبيرة خلال الفترة محل البحث، وتوزعت بصورة أساسية بين المرتبات والنفقات التشغيلية والدعم والإنفاق التنموي، وتوضح البيانات أن هيكل الإنفاق في السنوات الأخيرة يتسم بارتفاع أهمية الإنفاق الجاري، وخاصة المرتبات والدعم.

حيث بلغت حوالي 123.2 مليار دينار عام 2024، وُزعت على 67.6 مليار دينار للمرتبات، و7.7 مليارات للإنفاق على السلع والخدمات، و22 ملياراً للتنمية، و16.1 ملياراً للدعم، إضافة إلى ترتيبات مالية استثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء. (مصرف ليبيا المركزي، 2024)

وفي عام 2025 بلغ إجمالي الإنفاق نحو 136.8 مليار دينار، منها 73.3 مليار دينار للمرتبات، و9 مليارات للنفقات التشغيلية، و20 ملياراً للتنمية، و34.5 ملياراً للدعم. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

وبحساب الأهمية النسبية لهذه البنود من إجمالي الإنفاق لعام 2025، يتضح الاتي:

تمثل المرتبات نحو 53.6% من إجمالي الإنفاق العام

والنفقات التشغيلية تمثل نحو 6.6 %

الإنفاق التنموي يمثل نحو 14.6 %

الدعم يمثل نحو 25.2 %

ويشير ذلك إلى تركيز الجزء الأكبر من الإنفاق العام في المرتبات والدعم والنفقات التشغيلية، في حين تقل حصة الإنفاق التنموي نسبياً.

خامساً: تطور العجز والفائض في الموازنة

يبين الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة قدرة الدولة على تحقيق التوازن المالي، وتتميز الموازنة العامة في ليبيا بتقلبات واضحة بين الفائض والعجز، نتيجة ارتباط الإيرادات العامة بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي، وارتفاع النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية.

فمثلاً تحول الوضع المالي من فائض في عام 2023 إلى عجز كبير في عام 2024، وهو ما يعكس زيادة الإنفاق وزيادة الاختلال المالي حيث زاد الانفاق بشكل كبير عام 2024، وخاصة الإنفاق الرأسمالي ضمن منهجيته المالية الأوسع. (صندوق النقد الدولي، 2024)

وهذا يؤكد أن استقرار الموازنة العامة لا يعتمد فقط على ارتفاع الإيرادات النفطية، وإنما يتطلب وجود إطار لإدارة هذه الإيرادات والتحكم في نمو النفقات.

سادساً: التحولات الرئيسية في الموازنة العامة خلال الفترة (2010-2025)

يمكن تقسيم التطورات التي شهدتها الموازنة العامة الليبية خلال الفترة محل البحث إلى عدد من المراحل الرئيسية:

المرحلة الأولى: 2010-2013

تميزت هذه الفترة بارتفاع أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة، في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة على صادرات النفط.

المرحلة الثانية: 2014-2020

شهدت هذه المرحلة اضطرابات كبيرة في النشاط الاقتصادي والإنتاج النفطي، انعكست على الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي، وتُظهر البيانات المتاحة أن عام 2020 كان من أكثر السنوات التي شهدت انخفاضاً في الإيرادات النفطية حيث بلغت نحو 5.3 مليارات دينار فقط. (مصرف ليبيا المركزي، 2020)

المرحلة الثالثة: 2021-2023

ارتفعت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً مع ارتفاع الإيرادات النفطية، حيث تجاوزت الإيرادات النفطية 100 مليار دينار في 2021 وبلغت أكثر من 130 مليار دينار في 2022. (مصرف ليبيا المركزي، 2022)

المرحلة الرابعة: 2024-2025

تميزت هذه المرحلة باستمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية، مع ارتفاع حجم الإنفاق العام مع الإنفاق على المرتبات والدعم، ففي عام 2025 بلغ إجمالي الإنفاق نحو 136.8 مليار دينار، منها 73.3 ملياراً للمرتبات و34.5 ملياراً للدعم، مقابل 20 ملياراً للإنفاق التنموي. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

سابعاً: تحليل الاتجاه العام للموازنة العامة

يتضح مما سبق ان تطور الموازنة العامة تميز بالآتي:

أولاً: التقلب الشديد في الإيرادات العامة

وذلك نتيجة لارتباط الإيرادات العامة بإيرادات النفط، ويتضح من ارتفاع الإيرادات النفطية من 103.4 مليارات دينار عام 2021 إلى 130.5 ملياراً في 2022، ثم انخفاضها إلى 121.7 ملياراً في 2023. (مصرف ليبيا المركزي، 2021-2023)

ثانياً: استمرار ارتفاع نسبة النفقات الجارية

تظهر بيانات 2024 و 2025 ارتفاعاً كبيراً في الإنفاق على المرتبات والدعم، الأمر الذي يقلل من المرونة المتاحة أمام الحكومة لإعادة توزيع الموارد نحو الاستثمار والتنمية. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

ثالثاً: استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للتمويل

ظل النفط يمثل المصدر الأساسي للإيرادات العامة رغم محاولات تنويع الإيرادات العامة، وهو ما يجعل المالية العامة عرضة للصدمات الخارجية.

المبحث الثالث: درجة اعتماد الموازنة العامة في ليبيا على الإيرادات النفطية

يمثل الاعتماد على الإيرادات النفطية أحد أهم الخصائص الهيكلية للمالية العامة في ليبيا، إذ يشكل قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وقد انعكس ذلك على الموازنة العامة.

وتكمن المشكلة في عدم استقرار الإيرادات النفطية وتقلبها، مع زيادة النفقات العامة بشكل مستمر، وخاصة النفقات الجارية، وبذلك فإن انخفاض الإيرادات النفطية لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في النفقات، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور اختلالات مالية وضغوط على الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: طبيعة الاعتماد على النفط في المالية العامة الليبية

يعود الاعتماد الكبير على النفط إلى لطبيعة الهيكل الاقتصادي في ليبيا، حيث يمثل النفط والغاز الجزء الأكبر من الصادرات والمصدر الأساسي للنقد الأجنبي، والإيرادات العامة، وقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الإيرادات النفطية بلغت نسبة مرتفعة جداً من الناتج المحلي خلال الفترة 2021-2025، حيث بلغت 78.1% في عام 2021، و 83.9% في عام 2022، و 71.6% في عام 2023، ثم انخفضت إلى 55.4% في عام 2024 قبل أن ترتفع إلى 62.1% في عام 2025. (صندوق النقد الدولي سنوات مختلفة)

وهذا يدل عن استمرار الاعتماد على القطاع النفطي، رغم التغيرات التي حدثت من سنة إلى أخرى.

ثانياً: تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة محل البحث

شهدت الإيرادات النفطية تقلبات كبيرة خلال فترة البحث، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها تغير أسعار النفط العالمية، وتغير مستويات الإنتاج والتصدير، والظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الدولة.

وتظهر بيانات مصرف ليبيا المركزي بوضوح هذا التذبذب، فقد بلغت الإيرادات النفطية نحو 103.4 مليار دينار عام 2021، وارتفعت إلى نحو 130.5 مليار دينار عام 2022، ثم انخفضت إلى نحو 121.7 مليار دينار عام 2023، وبلغت نحو 76.7 مليار دينار من إيرادات مبيعات النفط، إضافة إلى نحو 13.1 مليار دينار من الإيرادات النفطية في عام 2024، أي أن مجموع البندين بلغ نحو 89.8 مليار دينار. (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة)

أما في عام 2025 فقد بلغت مبيعات النفط نحو 99.6 مليار دينار، وبلغت الإيرادات النفطية نحو 17.2 مليار دينار، ليصل مجموعهما إلى نحو 116.8 مليار دينار. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

وهذا ما يؤكد استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية في تمويل المالية العامة، رغم وجود مصادر أخرى للإيرادات.

ثالثاً: محدودية الإيرادات غير النفطية

تمثل الإيرادات غير النفطية أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم درجة تنويع المالية العامة

لقد ظلت الإيرادات الغير نفطية محدودة جداً مقارنة بالإيرادات النفطية، فقد بلغت نحو 1.4% من الناتج المحلي في عام 2021، و1.8% في 2022، و2.0% في 2023، قبل أن ترتفع إلى 14.4% في 2024، ثم تنخفض إلى 5.8% في 2025. (صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة)

ان الارتفاع الذي حدث في عام 2024 هو نتيجة إضافة رسوم بيع النقد الأجنبي وحصة الخزانة من أرباح مصرف ليبيا المركزي، وبذلك تظل محدودية الإيرادات غير النفطية من أهم مواطن الضعف في المالية العامة.

رابعاً: مؤشرات الاعتماد على الإيرادات النفطية

يمكن قياس درجة الاعتماد على النفط من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها:

1 - نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات

كلما ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة، زادت حساسية الموازنة العامة لتقلبات القطاع النفطي.

2 - نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي

يوضح هذا المؤشر أهمية القطاع النفطي بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الكلي، وتظهر البيانات المتاحة ان هذه النسبة تراوحت بين 55.4% و83.9% من الناتج المحلي خلال الفترة 2021-2025 وفق منهجته المالية. (صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة) وهي نسب مرتفعة جداً تؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد والمالية العامة الليبية.

3 - العجز غير النفطي

يعد العجز غير النفطي مؤشراً مهماً لتقييم مدى اعتماد الدولة على النفط في تمويل نفقاتها، وتشير بيانات صندوق النقد إلى أن العجز غير الهيدروكربوني بلغ 63.3% من الناتج المحلي في 2021، و60.3% في 2022، و63.4% في 2023، ثم اتسع إلى 80.5% في 2024، قبل أن يبلغ 67.5% في 2025. (صندوق النقد الدولي، 2021-2025)

وذلك يعني النفقات العامة لا يمكن تغطيتها بالإيرادات الغير نفطية.

خامساً: أثر الاعتماد على النفط في استقرار الموازنة العامة

يؤدي الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية إلى جعل الموازنة العامة عرضة للدورات النفطية، ففي فترات ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، ترتفع الإيرادات العامة وتزداد قدرة الحكومة على التوسع في الإنفاق، أما عند انخفاض أسعار النفط أو حدوث اضطرابات في الإنتاج، فإن الإيرادات تنخفض بصورة سريعة، بينما يصعب تخفيض بعض النفقات بنفس السرعة، وخاصة المرتبات والأجور والدعم.

سادساً: الاعتماد على النفط وأثره في الإنفاق العام

لا يقتصر أثر الاعتماد النفطي على جانب الإيرادات، وإنما يمتد إلى هيكل الإنفاق العام،

فارتفاع الإيرادات النفطية قد يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، خاصة الإنفاق الجاري، بينما يؤدي انخفاضها إلى ظهور ضغوط على تمويل النفقات.

وتوضح بيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2025 أن إجمالي الإنفاق بلغ نحو 136.8 مليار دينار، منها 73.3 ملياراً للمرتبات، و34.5 ملياراً للدعم، و20 ملياراً للتنمية. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

ويعني ذلك أن نحو أربعة أخماس الإنفاق تقريباً تركز في المرتبات والدعم والنفقات على السلع والخدمات، مع بقاء الإنفاق التتموي عند مستوى أقل نسبياً، وهذا الهيكل يزيد من حساسية الموازنة تجاه الإيرادات النفطية، لأن استمرار تمويل النفقات الجارية يتطلب تدفقاً مستمراً للإيرادات.

سابعاً: الاعتماد على النفط والاستقرار الاقتصادي

ينعكس الاعتماد المرتفع على النفط على الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة قنوات هي:

الاولي: قناة المالية العامة، حيث يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية إلى زيادة احتمال العجز المالي

الثانية: قناة سعر الصرف، لأن النفط يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، وبالتالي فإن انخفاض الإيرادات النفطية يمكن أن يضغط على سوق النقد الأجنبي والاحتياطيات.

الثالثة: قناة النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي انخفاض إنتاج النفط إلى تراجع الناتج المحلي مباشرة، فضلاً عن تأثيره في الإنفاق الحكومي والنشاط غير النفطي.

أن الاقتصاد الليبي سجل نمواً حقيقياً بلغ 10.2% في 2023، ثم انخفض إلى 1.9% في 2024، بينما ارتفع النمو المتوقع إلى 16.1% في 2025، مع ارتباط جزء كبير من هذه التغيرات بأداء قطاع المحروقات. (صندوق النقد الدولي، 2023-2025)

وهذا يؤكد أن تقلبات القطاع النفطي تنتقل بصورة مباشرة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ثامناً: تقييم درجة الاعتماد على النفط

يمكن تقييم درجة اعتماد الموازنة العامة الليبية على النفط بأنها مرتفعة جداً وهيكلية وليست مؤقتة، وذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات منها:

- 1- ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في موازنة الدولة
 - 2- محدودية الإيرادات غير النفطية
 - 3- ارتفاع العجز غير النفطي
 - 4- ارتباط الإنفاق العام بقدرة الدولة على تحصيل الإيرادات النفطية
 - 5- تأثير النشاط الاقتصادي بالتغيرات في إنتاج النفط
 - 6- ارتباط قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي بأداء القطاع النفطي
- وعليه فإن تنويع الإيرادات العامة يمثل شرطاً أساسياً لتحسين استدامة المالية العامة وتقليل تعرض الموازنة للصدمات النفطية.

المبحث الرابع: تحليل هيكل النفقات العامة في ليبيا

يمثل هيكل النفقات العامة أحد المؤشرات الأساسية للحكم على مدى كفاءة السياسة المالية وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، ولا تقتصر أهمية دراسة النفقات العامة على معرفة حجم الإنفاق، وإنما تمتد إلى تحليل مكوناته ومدى توجيهه نحو القطاعات والأنشطة القادرة على خلق قيمة مضافة وتنويع مصادر الدخل. وتكتسب دراسة هيكل الإنفاق العام في ليبيا أهمية خاصة في ظل اعتماد المالية العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، إذ يؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية في بعض الفترات إلى زيادة القدرة على الإنفاق، بينما يؤدي انخفاضها أو توقف الإنتاج والتصدير إلى ضغوط مباشرة على الموازنة العامة.

أولاً: تطور مكونات الإنفاق العام

توضح بيانات مصرف ليبيا المركزي أن إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2025 بلغ نحو 136.8 مليار دينار ليبي، توزع بصورة رئيسية بين الإنفاق على المرتبات، والمصروفات التشغيلية، والتنمية، والدعم. (مصرف ليبيا المركزي، 2025)

جدول (1): هيكل الإنفاق العام في ليبيا لعام 2025

النسبة من إجمالي الإنفاق	القيمة (مليار دينار)	بند الانفاق
53.6%	73.3	الباب الأول – المرتبات
6.6%	9.0	الباب الثاني – السلع والخدمات
14.6%	20.0	الباب الثالث – التنمية
25.2%	34.5	الباب الرابع – الدعم
0.0%	0.0	الباب الخامس – الطوارئ
100%	136.8	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2025

يتضح من الجدول أن المرتبات تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الإنفاق العام، بنسبة تقارب 53.6%، وهو ما يعكس النسبة المرتفعة للإنفاق الجاري للموازنة العامة.

ويأتي بند الدعم في المرتبة الثانية بنسبة تقارب 25.2% من إجمالي الإنفاق، في حين بلغت نفقات التنمية نحو 14.6% بينما لم تتجاوز نفقات السلع والخدمات 6.6%.

ثانياً: ارتفاع الوزن النسبي للإنفاق على المرتبات

يمثل الإنفاق على المرتبات أحد أكبر مكونات الإنفاق العام في ليبيا، وقد بلغ وفق بيانات مصرف ليبيا المركزي 73.3 مليار دينار في عام 2025.

ويشير ارتفاع هذا البند إلى زيادة صعوبة إعادة توجيه الموازنة في الأجل القصير، لأن الإنفاق على الأجور والمرتبات يمثل التزاماً مالياً مستمراً يصعب تخفيضه بصورة مفاجئة دون آثار اجتماعية واقتصادية.

كما يحد ارتفاع الإنفاق على المرتبات من المرونة المالية للحكومة، ويقلل من الموارد المتاحة للإنفاق الاستثماري والإنتاجي، خاصة عندما لا يقابله نمو مماثل في الإيرادات غير النفطية أو في الإنتاجية الاقتصادية.

ثالثاً: الإنفاق على الدعم

بلغ الإنفاق في الباب الرابع نحو 34.5 مليار دينار في عام 2025، بما يعادل حوالي 25.2% من إجمالي الإنفاق، ويوضح مصرف ليبيا المركزي أن بند الدعم لا يقتصر على الدعم السلعي بالمعنى الضيق، وإنما يتضمن أيضاً بعض المرتبات الخاصة بشركات وجهات عامة، ومنح الزوجة والأبناء، إضافة إلى دعم الوقود، ولا ينبغي تفسير كامل قيمة الباب الرابع باعتبارها دعماً استهلاكياً خالصاً، ومع ذلك فإن ارتفاع الإنفاق المرتبط بالدعم يمثل تحدياً مالياً، خصوصاً عندما يستفيد منه المستهلكون بصورة ويؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة.

رابعاً: الإنفاق التنموي والاستثماري

بلغ الإنفاق التنموي نحو 20 مليار دينار في عام 2025، أي ما يقارب 14.6% من إجمالي الإنفاق الفعلي. ويمثل الإنفاق التنموي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الليبي، نظراً للحاجة إلى تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات العامة ودعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية، إلا أن ارتفاع حجم الإنفاق التنموي لا يعني بالضرورة ارتفاع كفاءته الاقتصادية إذ ينبغي تقييم هذا النوع من الإنفاق وفق قدرته على إنشاء أصول إنتاجية وتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي مستدام.

خامساً: مقارنة هيكل الإنفاق بين عامي 2024 و 2025

بلغ إجمالي الإنفاق في عام 2024 نحو 123.2 مليار دينار، بينما ارتفع في عام 2025 إلى نحو 136.8 مليار دينار، كما ارتفع الإنفاق على المرتبات من 67.6 مليار دينار في عام 2024 إلى 73.3 مليار دينار في عام 2025، وبلغ الإنفاق التنموي نحو 22 مليار دينار في عام 2024، قبل أن يبلغ نحو 20 مليار دينار في عام 2025، ويجب مراعاة الاختلافات في بعض بنود التصنيف المالي بين العامين، ولا سيما الترتيبات الاستثنائية التي ظهرت في بيانات عام 2024.

سادساً: تقييم هيكل الإنفاق العام

يمكن تقييم هيكل الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة محل البحث من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية منها:

1. ارتفاع الوزن النسبي للإنفاق الجاري

يمثل الإنفاق على المرتبات والدعم جزءاً كبيراً من الإنفاق العام، الأمر الذي يقلل من مرونة الموازنة العامة.

2. ضعف المرونة المالية

عندما ترتفع الالتزامات المتعلقة بالمرتبات والدعم تصبح قدرة الدولة على تخفيض الإنفاق عند انخفاض الإيرادات النفطية محدودة.

3. الحاجة إلى رفع كفاءة الإنفاق التنموي

لا يكفي تخصيص موارد للإنفاق التنموي بل يجب التأكد من توجيهها إلى مشروعات ذات أولوية اقتصادية وإنتاجية.

4. ارتباط استدامة الإنفاق بالإيرادات النفطية

يسمح ارتفاع الإيرادات النفطية بتمويل مستويات مرتفعة من الإنفاق، إلا أن انخفاض الإنتاج أو أسعار النفط سيؤدي إلى ظهور عجز مالي

5. الحاجة إلى إعادة هيكلة الإنفاق

تتطلب الاستدامة المالية زيادة كفاءة الإنفاق الجاري، وتحسين إدارة منظومة الدعم، مع المحافظة على الإنفاق الرأسمالي.

سابعاً: العلاقة بين هيكل الإنفاق والاعتماد على النفط

توضح المقارنة بين هيكل الإيرادات وهيكل الإنفاق أن هناك علاقة مباشرة بين الاعتماد على النفط وزيادة قدرة الدولة على الإنفاق، فكلما ارتفعت الإيرادات النفطية ازدادت قدرة الدولة على تمويل المرتبات والدعم والمشروعات العامة، بينما يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية إلى ظهور ضغوط على الموازنة العامة.

وبعني ذلك أن الموازنة الليبية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل مستوى مرتفع من الإنفاق العام، الأمر الذي يجعل استدامة المالية العامة شديدة الحساسية لتطورات قطاع النفط.

المبحث الخامس: أثر تطور الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

تؤدي الموازنة العامة دوراً محورياً في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي في ليبيا، نظراً إلى ضخامة القطاع العام واعتماد المالية العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، ولذلك فإن التغيرات في حجم الإيرادات النفطية تنعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، والسيولة المحلية، والطلب الكلي، والاحتياجات من النقد الأجنبي.

وقد أظهرت التطورات المالية خلال السنوات الأخيرة أن الاقتصاد الليبي شديد الحساسية لتغيرات إنتاج النفط وأسعاره، إذ إن ارتفاع الإيرادات النفطية يوسع القدرة على الإنفاق، بينما تؤدي الاضطرابات في الإنتاج أو الصادرات إلى ضغوط على الموازنة والحساب الجاري وسعر الصرف. وقد أكد صندوق النقد الدولي أن آفاق الاقتصاد الليبي لا تزال مهيمنة عليها تطورات قطاع النفط، وأن ضبط الإنفاق وتنويع مصادر الإيرادات يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق الاستدامة والاستقرار الاقتصادي. (صندوق النقد الدولي، 2025)

أولاً: أثر الموازنة العامة على النمو الاقتصادي

يمثل الإنفاق الحكومي أحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في ليبيا، في ظل محدودية مساهمة القطاع الخاص وضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، ويؤدي الإنفاق العام وخاصة الإنفاق على المرتبات والخدمات والمشروعات العامة، إلى زيادة الطلب الكلي وتحفيز النشاط في القطاعات المختلفة.

أن نمو الناتج المحلي غير النفطي ظل مدعوماً بالإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس أهمية المالية العامة في النشاط الاقتصادي الليبي. غير أن استمرار هذا النمط من النمو يظل محدود الاستدامة إذا لم يصاحبه توسع في القطاعات الإنتاجية غير النفطية. (صندوق النقد الدولي، 2025)

ويمكن التمييز بين أثرين للإنفاق العام

*أثر إيجابي قصير الأجل: يتمثل في تنشيط الطلب والاستهلاك ودعم النشاط الاقتصادي

*أثر محدود على المدى الطويل: عندما يتركز الإنفاق في المرتبات والدعم والاستهلاك، ولا يتجه بصورة كافية إلى الاستثمار المنتج وتنويع قاعدة الإنتاج.

وعليه فإن زيادة الإنفاق العام لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وإنما تتوقف فعالية هذا الإنفاق على طبيعته ومدى قدرته على رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ثانياً: أثر الموازنة العامة على الاستقرار المالي

توضح البيانات المالية أن الاستقرار المالي في ليبيا يرتبط بدرجة كبيرة بتطور الإيرادات النفطية، فقد سجلت الموازنة العامة فائض خلال بعض السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية، بينما تحولت إلى عجز عندما ارتفعت النفقات أو انخفضت الإيرادات النفطية.

ومن منظور الاستدامة المالية، فإن الاعتماد على إيرادات متقلبة لتمويل نفقات جارية متكررة يمثل أحد أهم مصادر المخاطر، لأن خفض الإنفاق الجاري في حالة انخفاض الإيرادات النفطية يكون أكثر صعوبة من خفض الإنفاق الاستثماري.

ثالثاً: أثر الموازنة العامة على التضخم والقوة الشرائية

يمكن للإنفاق العام المرتفع أن يؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال زيادة الطلب والسيولة خصوصاً عندما لا يقابله توسع مماثل في الإنتاج المحلي، وتزداد أهمية هذه العلاقة في الاقتصاد الليبي بسبب محدودية الإنتاج المحلي واعتماد الدولة والمستهلكين بدرجة كبيرة على الواردات، وعندما تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المستوردة، فإن ذلك يمكن أن يزيد الطلب على النقد الأجنبي ويولد ضغوطاً على سعر الصرف.

وفي المقابل، ساهم نظام الدعم في الحد من ظهور معدلات تضخم مرتفعة وفق المؤشرات الرسمية خلال بعض السنوات. إلا أن صندوق النقد الدولي يشير إلى أن قياس التضخم في ليبيا كان يتأثر أيضاً بمشكلات في سلة الاستهلاك والتغطية الجغرافية لمؤشر أسعار المستهلك، كما أن الدعم يغطي نسبة مهمة من السلع والخدمات. (صندوق النقد الدولي، 2025)

وبالتالي، فإن انخفاض التضخم الرسمي لا يعني بالضرورة غياب الضغوط على القوة الشرائية، خاصة إذا ارتفعت الأسعار في السوق الموازية أو ارتفعت تكلفة السلع المستوردة.

رابعاً: أثر الموازنة العامة على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية

ترتبط الموازنة العامة في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بسوق النقد الأجنبي، نظراً لأن النفط هو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، حيث أنه عند ارتفاع الإيرادات النفطية والصادرات، تتحسن قدرة الاقتصاد على توفير النقد الأجنبي وتمويل الواردات، بينما يؤدي انخفاض الإنتاج أو الصادرات النفطية إلى تراجع تدفقات العملة الأجنبية وزيادة الضغوط على سعر الصرف.

إذاً لا يمكن فصل السياسة المالية في ليبيا عن سياسة سعر الصرف، لأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات، وجزء مهم من هذا الطلب يتحول إلى طلب على الواردات والنقد الأجنبي.

خامساً: أثر الموازنة العامة على الاستدامة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الأساسية في الموازنة العامة الليبية في أن جانباً كبيراً من النفقات العامة يتسم بالاستمرارية، في حين أن المصدر الرئيسي لتمويلها وهو النفط، يتسم بالتقلب وعدم اليقين.

وتظهر هذه المشكلة بوضوح عند مقارنة الإيرادات النفطية بالإنفاق العام، فقد بلغت الإيرادات النفطية نحو 78.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وارتفعت إلى 83.9% في عام 2022، ثم انخفضت إلى 55.4% في عام 2024 قبل أن ترتفع إلى 62.1% في عام 2025، وفي المقابل ظل الرصيد غير النفطي سالباً بدرجة كبيرة، حيث بلغ -67.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. (IMF eLibrary، 2025).

وتعني هذه المؤشرات أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد على النفط ليس فقط في تمويل الموازنة، وإنما أيضاً في تمويل مستوى مرتفع من الإنفاق غير النفطي.

سادساً: أثر هيكل الإنفاق على الاستقرار الاقتصادي

لا يرتبط أثر الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي بحجم الإنفاق فقط، وإنما أيضاً بتركيبته، فارتفاع الإنفاق على المرتبات والدعم يؤدي إلى استمرار تدفقات الإنفاق حتى في حالة انخفاض الإيرادات النفطية، بينما يمكن تأجيل بعض أنواع الإنفاق الاستثماري بصورة أكبر.

كما تحد زيادة الإنفاق الجاري من قدرة الموازنة العامة على إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمارات التي يمكن أن تزيد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ولهذا يؤكد صندوق النقد الدولي ضرورة ترشيد الإنفاق الجاري، وخاصة الأجور ودعم الطاقة، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الإنفاق الرأسمالي الذي يدعم التنوع الاقتصادي.

(IMF eLibrary، 2025)

سابعاً: أثر الانقسام المؤسسي على كفاءة الموازنة العامة

يمثل الانقسام المؤسسي والسياسي أحد العوامل التي تؤثر في كفاءة إدارة الموازنة العامة في ليبيا، حيث ان غياب الإطار الموحد للموازنة العامة يحد من قدرة السلطات على تحديد أولويات الإنفاق، ويضعف الرقابة على الموارد والنفقات، ويجعل التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل أكثر صعوبة.

وقد اعتبر صندوق النقد الدولي إنشاء موازنة حكومية موحدة من أهم الأولويات لتعزيز المصداقية المالية وتحديد أولويات الإنفاق وتحسين الشفافية. (صندوق النقد الدولي، 2025)

ومن الناحية الاقتصادية، فإن توحيد الموازنة لا يمثل مجرد إجراء محاسبي، وإنما يعد شرطاً أساسياً لتطبيق سياسة مالية متسقة يمكن من خلالها تحديد حجم الإنفاق المناسب، وتقدير الاحتياجات التمويلية، وربط السياسة المالية بأهداف التنمية الاقتصادية.

ثامناً: العلاقة بين تطور الموازنة والاستقرار الاقتصادي

يمكن ان نمثل العلاقة بين الموازنة العامة والاستقرار الاقتصادي في ليبيا في الآتي:

المتغير المالي	التأثير الاقتصادي المتوقع
ارتفاع الإيرادات النفطية	زيادة الإنفاق وتحسن الوضع المالي (مؤقت)
انخفاض الإيرادات النفطية	ارتفاع نسبة العجز والضغط المالية
ارتفاع الإنفاق الجاري	زيادة الطلب وتقليص المرونة المالية
ارتفاع الإنفاق على المرتبات	دعم الدخل والاستهلاك مع زيادة الالتزامات
ارتفاع الدعم	الحد من ارتفاع بعض الأسعار مع زيادة العبء
زيادة الإنفاق التنموي المنتج	رفع الطاقة الإنتاجية ودعم التنويع
استمرار العجز المالي	زيادة الضغوط على سعر الصرف والاحتياطيات
عدم توحيد الموازنة	ضعف التخطيط والرقابة وكفاءة تخصيص الموارد

تاسعاً: التقييم العام

يتضح من التحليل السابق أن الموازنة العامة الليبية تؤدي دوراً مزدوجاً في الاقتصاد، فمن ناحية تمثل أداة أساسية لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات والدخل، ومن ناحية أخرى فإن استمرار الاعتماد الكبير على النفط وارتفاع الإنفاق الجاري يجعلان أثرهما على الاستقرار الاقتصادي هشاً وقابلاً للتأثر بالصدمات النفطية.

وتشير التطورات الحديثة إلى أن استمرار الإنفاق العام عند مستويات مرتفعة دون إصلاح هيكلي يمكن أن يؤدي إلى ضغوط متزايدة على سعر الصرف والاحتياطيات والتضخم.

وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقييمه لعام 2026 أن ضبط المالية العامة يمثل محورياً أساسياً لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، وأن ارتفاع الإيرادات النفطية المؤقتة ينبغي ألا يتحول إلى زيادة دائمة في الإنفاق، بل ينبغي استغلالها في بناء الاحتياطيات وتسريع الإصلاحات. (صندوق النقد الدولي، 2025)

وبناءً على ذلك، فإن استقرار الاقتصاد الليبي يتطلب إدارة الموازنة العامة وفق رؤية متوسطة وطويلة الأجل، تقوم على ضبط نمو الإنفاق الجاري، وتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق التنموي، وربط السياسة المالية بهدف تنويع الاقتصاد.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل تطور هيكل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2010-2025)، وتحليل مصادر الإيرادات العامة وهيكل النفقات وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. استمرار الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية
2. ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية ومحدوديتها مقارنة بحجم الإنفاق العام مما يُضعف قدرة المالية العامة على تمويل النفقات من مصادر مستقرة ومستدامة.
3. تذبذب الوضع العام تبعاً لتطورات قطاع النفط، وحساسية الموازنة العامة للصدمات الخارجية المرتبطة بإنتاج النفط واسعاره وتصديره.
4. ارتفاع الوزن النسبي للنفقات الجارية وخاصة المرتبات والدعم والتحويلات وانخفاض نسبة النفقات التنموية.
5. أهمية التمييز بين حجم الإنفاق وكفاءة الإنفاق، فلا يكفي ارتفاع الإنفاق التنموي للحكم على كفاءة السياسة المالية لأن الأثر الاقتصادي الحقيقي يعتمد على طبيعة المشروعات المنفذة، ومدى ارتباطها بزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل.
6. استمرار العجز غير النفطي، إذ أن هناك فجوة كبيرة بين الإيرادات غير النفطية ومستوى الإنفاق، ويعكس ذلك اعتماد مستوى الإنفاق القائم بدرجة كبيرة على الموارد المتأتية من قطاع النفط.
7. ارتباط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار المالي، حيث تبين أن تقلبات الإيرادات النفطية والإنفاق العام تنعكس على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، من بينها العجز المالي، والطلب على النقد الأجنبي، والاحتياطيات، وسعر الصرف، والقوة الشرائية.
8. وجود علاقة قوية بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي، فقد تبين أن استمرار توجيه جزء كبير من الموارد العامة إلى النفقات الجارية يقلل من الإمكانات المتاحة لتمويل القطاعات الإنتاجية غير النفطية، الأمر الذي يحد من قدرة الموازنة العامة على أداء دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.
9. توحيد الموازنة شرطاً أساسياً لتحسين التخطيط المالي والرقابة على الإنفاق وتحديد الأولويات.
10. ضرورة إصلاح منظومة المرتبات والدعم بشكل تدريجي ومدرّوس لصالح الفئات منخفضة الدخل.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي البحث بما يأتي

1. إعداد إطار مالي متوسط الأجل، وضرورة الانتقال من إعداد الموازنة على أساس سنوي إلى إطار مالي متوسط الأجل يحدد مسار الإيرادات والنفقات والعجز والدين والاحتياجات التمويلية لعدة سنوات.
2. توحيد الموازنة العامة للدولة بما يضمن إدراج جميع الإيرادات والنفقات الحكومية ضمن إطار مالي موحد يخضع للرقابة والشفافية.
3. تنويع مصادر الإيرادات العامة وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي والجمركي، وتحسين التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنمية الإيرادات السيادية والخدمية بصورة لا تضر بالنشاط الاقتصادي.
4. إعادة هيكلة الإنفاق العام، يجب إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يؤدي إلى تخفيض النمو غير الضروري في النفقات الجارية، وتوجيه جزء أكبر من الموارد إلى الإنفاق الاستثماري والإنتاجي.
5. إصلاح منظومة المرتبات وربطها بالوظائف والإنتاجية، وتوحيد نظم المرتبات، ومنع الازدواج الوظيفي، مع مراعاة البعد الاجتماعي.
6. إصلاح منظومة الدعم وإعادة النظر فيها وخاصة دعم الطاقة، والانتقال تدريجياً من الدعم العام غير الموجه إلى آليات أكثر استهدافاً للفئات المستحقة، مع توفير شبكات حماية اجتماعية مناسبة.
7. حماية الإنفاق التنموي والمحافظة على الإنفاق الاستثماري المنتج وعدم استخدامه كأول بند يتم تخفيضه عند حدوث ضغوط مالية، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وتنويع الاقتصاد.
8. توجيه الإنفاق العام نحو التنويع الاقتصادي وربط الإنفاق التنموي بأهداف واضحة لتنويع الاقتصاد، خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والاقتصاد الرقمي.
9. تبني إطار مؤسسي لإدارة الإيرادات النفطية، بحيث لا تؤدي الزيادات المؤقتة في الإيرادات إلى توسع دائم في النفقات الجارية، مع إمكانية تخصيص جزء من الإيرادات الاستثنائية للاذخار والاستثمار.
10. زيادة التنسيق بين السلطات المالية ومصرف ليبيا المركزي، بما يساعد على الحد من الضغوط على سعر الصرف والاحتياجات وتحسين إدارة السيولة.
11. تحسين كفاءة الإنفاق التنموي.
12. ضرورة تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة تتضمن بيانات الموازنة والإيرادات والنفقات والنتائج المحلي والقطاع النفطي والمؤشرات النقدية، بما يدعم التخطيط وصنع القرار والبحث العلمي.
13. يجب أن تستند السياسة المالية إلى تقديرات محافظة للإيرادات النفطية، وألا يتم بناء الالتزامات الدائمة على أساس ارتفاعات مؤقتة في أسعار النفط أو الإنتاج.

14. اصلاح الموازنة العامة باعتبارها جزءاً من استراتيجية اقتصادية شاملة تهدف إلى الانتقال تدريجياً من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبوكريمة، رشدي إبراهيم السيد (2023). علم المالية العامة. دار النهضة العربية.

الجنابي، د. طاهر. (2007). علم المالية العامة والتشريع المالي. القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب .

مصرف ليبيا المركزي. (د.ت). النشرة الاقتصادية. مصرف ليبيا المركزي.

مصرف ليبيا المركزي. (د.ت) التقرير السنوي. مصرف ليبيا المركزي.

مصرف ليبيا المركزي. (2025). بيان الإيراد والإنفاق 2025 .

https://cbl.gov.ly/revenue_and_exbendit

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abraham, M., Kasheem, M., Ibrahim, D., Hmouma, M., Omran, S., Alfallah, B., Omar, M., Benarose, A., & Ahmed, A. H. (2026). Corpus-Based Error Analysis in Accounting Students' English Report Writing. Multidisciplinary Journal of Thought and Research, 2(2), 106-121. <https://doi.org/10.67055/mujoter.12.88>

Central Bank of Libya. (2026). Revenue and expenditure statement, December 2025. Central Bank of Libya https://cbl.gov.ly/revenue_and_exbendit/revenue-and-expenditure-statement-december-2025

Central Bank of Libya. (n.d.). Revenue and expenditures. Central Bank of Libya
https://cbl.gov.ly/revenue_and_exbendit

Hmouma, M. A. A. (2014). Interlanguage syntax of the noun phrase in English: An error analysis of third year high school students of English in Zawiya, Libya. IOSR Journal of Humanities and Social Science, 19(5), 36-43.

Hmouma, Mohamed (2025). Analyzing Trump's 2025 inaugural address using Fairclough's Critical discourse analysis model. International Journal of Research Publication and Reviews, 6(1), 4630-4636.

Hmouma, M., Sumia Albuisi, & Tahani Hamoma. (2026). The Efficacy of Designing a Human versus Automated Voice Advance Organizer within an E-Book on Developing Some Scientific Concepts among Visually Impaired Students in Tripoli – Libya. University of Zawia Journal of Educational and Psychological Sciences, 15(1).
<https://doi.org/10.26629/uzjeps.2026.10>American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.

International Monetary Fund. (2025). Libya: 2025 Article IV consultation—Press release and staff report (IMF Country Report No. 25/148). International Monetary Fund. IMF Article IV Report – Libya 2025.
<https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2025/06/25/libya-2025-article-iv-consultation>

The Evolution of Libya's General Budget Structure under Reliance on Oil Revenues: An Analytical Study for the Period (2010 – 2025)

- International Monetary Fund. (2025, April 15). Libya: Staff concluding statement of the 2025 Article IV mission. International Monetary Fund. IMF – Libya Staff Concluding Statement 2025. <https://www.imf.org/en/news/articles/2025/04/15/mcs-04162025-libya-staff-the=2025=article-iv-mission>
- International Monetary Fund. (2025, June 25). IMF Executive Board concludes the 2025 Article IV consultation with Libya. International Monetary Fund. IMF – Libya 2025 Article IV consultation. <https://www.imf.org/en/news/articles/2025/06/25/pr-25217-libya-imf-executive-board-concludes-the-2025>
- Organization for Economic Co-operation and Development.(2019).Government at aglance2019 .OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/8ccf5c38-en>